

الاستثمارات السياحية خيار استراتيجي للتنوع الاقتصادي بالجزائر قراءة للواقع والمأمول

Tourism investments are a strategic option for economic Read reality and hope -diversification in Algeria

بارك نعيمة*
Barek Naima
جامعة سوق اهراس _ الجزائر
n.barek@univ-soukahras.dz

بوشناق فايذة
Bouchenaf Fayza
جامعة سوق اهراس _ الجزائر
f.bouchenaf@univ-soukahras.dz

بن داودية وهيبية
Ben daoudia Wahiba
جامعة الشلف _ الجزائر
w.bendaoudia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/26

تاريخ الاستلام: 2021/11/09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أهمية الاستثمارات السياحية كخيار استراتيجي للتنوع الاقتصادي التي تعول عليها الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وتطرقنا الى اهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتشجيع لاستثمار السياحي، ووقفنا على اهم المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه المشاريع على ارض الواقع، وخلصت الدراسة الى انه بالرغم من توفير مجموعة من المتطلبات والحوافز الا انه تبقى قليلة وهذا ما قدمناه في شكل توصيات من أجل ترقية الاستثمارات السياحية بالجزائر.
الكلمات المفتاحية: الاستثمار السياحي، التنوع الاقتصادي، عوامل الجذب السياحي.

تصنيف JEL: O13; L83; R11

Abstract :

This study aims to highlight the importance of tourism investments as a strategic option for economic diversification, on which countries in general and Algeria in particular depend on them. We have touched upon the most important efforts made by the Algerian government to encourage tourism investment, and we have stopped the most important obstacles that prevent the realization of these projects on the ground. The study indicated that despite providing a set of requirements and incentives, they remain few, and this is what we have presented in the form of recommendations for the promotion of tourism investments in Algeria.

Key words: tourism investment, economic diversification, tourist attractions.
JEL classification codes: R11 ; L83 ; O13

1. مقدمة:

في الوقت الراهن أصبحت السياحة تحتل مكانة واهتمام كبيرين في كل دول العالم، مما أدى بهم إلى تطوير وتنمية القطاع السياحي، هذا الأخير الذي يساهم في التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحسين الهيكل الاقتصادي من طرف الحكومات التي أخذت في اعداد وتطبيق العديد من الاستراتيجيات والبرامج في سبيل تحقيق ذلك.

والجزائر على غرار دول العالم تحاول انشاء وصياغة خطط واستراتيجيات وبرامج من شأنها تشجيع وتفعيل الاستثمارات السياحية بمختلف أشكالها قصد تنوع في مجال اقتصادها، إلا أنه يبقى تحقيق الرهان مرتبطا برفع العوائق والصعوبات التي يواجهها المستثمرون في مجال السياحة سواء كانوا محليين أم أجنب.

من خلال ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي: إلى اي مدى تساهم الاستثمارات السياحية في تحقيق وتدعيم التنوع الاقتصادي في الجزائر؟
- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على الاستثمار السياحي واهم العوامل المؤثرة فيه؛
- التعرف التنوع الاقتصادي وأهم مؤثراته بالجزائر؛
- تسليط الضوء على واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وأهم معوقاته؛
- أهمية الدراسة: تظهر اهمية الدراسة جليا في إبراز مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع التنوع الاقتصادي المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري.
- منهجية الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بالتطرق للاستثمار السياحي بالإضافة إلى التنوع الاقتصادي، ومحاولة تحليل واقع الاستثمار السياحي في ظل تبني مجموعة من البرامج والمخططات لتفعيل التنوع الاقتصادي.

2. التأسيس النظري لمفهوم الاستثمار السياحي

1.2 مفهوم الاستثمار السياحي: هناك عدة تعاريف للاستثمار السياحي لعل أهمها يلي:

يعرف الاستثمار السياحي بأنه "القدرة الهادفة الى تكوين راس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال الخدمات السياحية من أجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في مجال السياحة المختلفة مثل الفنادق السياحية والمطاعم ووسائل الترفيهية المختلفة إضافة إلى تشييد الطرق والنقل ، اعداد ملاك متخصص وكفاء في مجال الخدمة

السياحية. (بشرى الأسدي ، احمد النجم، 2019، صفحة 325)، أما المنظمة العالمية للسياحة فتعرف الاستثمار السياحي بأنه تلبية حاجات السياح والمواقع المضييفة إلى جانب حماية الفرص للمستقبل وتوفيرها، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تتحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة. (العاني، 2008، صفحة 16) وعرف بأنه القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة وزيادة تحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا النشاط. (سعد، 2015، صفحة 4)

2.2 خصائص الاستثمار السياحي: ويتميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (بشرى الأسدي ، احمد النجم، 2019، صفحة 326)

- يرتفع دخل الاستثمار السياحي بزيادة توفر كافة متطلبات الصناعة السياحية.
- يتصف الاستثمار السياحي بحاجته إلى أعداد كبيرة من العاملين.
- تعدد قنوات الاستثمار السياحي نتيجة ما يصرفه السياح من نقود وذلك بعد إقامتهم. وتحويل نقودهم إلى عملة محلية.
- إن الصناعة السياحية تتطلب البحث عن أسواق جديدة ومتطورة نتيجة الإنتاج المستمر وغير المنقطع وذلك لتجنب مشكلة تكرار إنتاج الخدمة نفسها.

3.2 مجالات الاستثمار السياحي: تتمثل فيما يلي: (هني حيزية واخرون، 2020، صفحة 876)

- **مجال الإيواء السياحي:** ويضم الفنادق والدور السياحية الجاهزة ودور الاستراحة والمجمعات والمدن والقرى السياحية والشقق وغيرها من أماكن الإيواء المساعدة والتكميلية؛
- **مجالات اللهو وقضاء الفراغ:** ويضم المقاهي والمطاعم والمساح السياحية ومحطات الاستراحة وحمامات المياه المعدنية والعلاجية...؛
- **مجال التعليم والبحث العلمي:** وتشمل الكليات والمعاهد ومراكز الدراسة السياحية والدراسات المهنية لإعداد كوادر سياحية إضافة إلى البعثات الدراسية والتعاقد مع المنظمات السياحية لغرض تدريب الكوادر واستضافة الخبراء السياحيين؛
- **مجال الإدارة السياحية التكميلية:** وتشمل إنشاء بنايات والعمارات والدوائر المخصصة للمرافق السياحية وصيانة؛

- **مجال الترويج والإعلام السياحي:** ويضم مراكز الاستعلامات والخدمات السياحية ومكاتب الحجز السياحي وكل النفقات المخصصة لطبع الكراسيات والبوسترات السياحية عن الدول وعن معالمها السياحية وما يستلزم خدمة الإعلام السياحي؛
- **مجال المسح السياحي:** لنجاح الإحصاء السياحي سواء كان للمشاريع السياحية أو للسائح القادمين ولبيان آرائهم ودراسة مقترحاتهم؛
- **مجالات النقل والمواصلات:** وتشمل استثمارات حكومية لإقامة مطارات مدنية وموانئ وأرصفت نهرية ومحطات للزوارق النهرية، استثمارات مخصصة لإقامة الطرق البرية المخصصة لأغراض سياحية، استثمارات مخصصة لإقامة نقاط بريدية واتصالات خدمية ضمن المرافق السياحية.

3. التنوع الاقتصادي، أهميته ومؤثراته

3.1 مفهوم التنوع الاقتصادي: يعرف التنوع الاقتصادي أنه عملية تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يجنب الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراعية كانت أم استخراجية). (صادق هادي، 2014، صفحة 3)، ويعرف بأنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، أي أن التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية. (لزر محمد امين، 2020، صفحة 6)

عرف التنوع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول النفطية على أنه "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليل دور القطاع الحكومي، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. (بلقلة براهيم، 2015، صفحة 234)

3.2 عوامل القيام بالتنوع الاقتصادي: يمكن إجمال المبررات المختلفة على ضرورة عدم

- الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية، فيما يلي: (بللعا اسماء، 2018، صفحة 16)
- إعتبار النفط بكونه مورد طبيعي ناضب، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- إعتبار استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة؛

- عدم إستقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والإيرادات الحكومية، والإنفاق العام، ومن ثم مستوى ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

- إعاقاة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية.

3.3 مؤشرات التنوع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنوع الاقتصادي لأي دولة أهمها: (ضيف احمد، عزوز احمد، 2018، صفحة 16)

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن.

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي.

- تطور إجمالي العمالة بمجموعها حسب القطاع.

- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنوع الاقتصادي.

- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

4. مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع التنوع الاقتصادي بالجزائر

للإستثمارات السياحية مكانة كبيرة ضمن مشاريع التنوع الاقتصادي التي تبنتها وشجعته الجزائر، وهذا نظرا لفوائدها التي تعود على اقتصاد البلد.

1.4 الإستثمارات السياحية كجزء من المشاريع الإستثمارية المختلفة بالجزائر

الجدول (01): مكانة الاستثمارات السياحية ضمن مشاريع الاستثمارية المختلفة بالجزائر

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11

12.89	158780	8.15	1164966	46.28	29267	النقل
6.26	77158	8.59	1228830	2	1266	السياحة
10.15	125014	8.9	1272057	10.33	6531	الخدمات
0.33	4100	0.08	10914	00	2	التجارة
0.35	4348	3.05	436322	0.01	5	الاتصالات
100	1231594	100	14300664	100	63235	المجموع

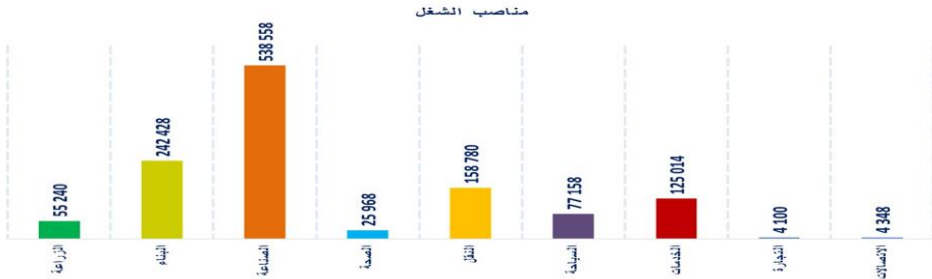
المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، 2021)

عند قراءة معطيات هذا الجدول نجد أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تم التصريح بها 1266 أي ما يقابل نسبة 2% من إجمالي المشاريع الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الأخرى وهي نسبة ضئيلة جدا، حيث خصص لها مبلغ 1,228,830، كما ستخصص هذه المشاريع 77158 منصب شغل فقط، ويرجع السبب في ذلك وجود العديد من العراقيل.

2.4 أهمية الاستثمارات السياحية بالجزائر: سنحاول فيما يلي إبراز الأهمية الكبيرة للإستثمارات السياحية لتفعيل وتحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر.

أ- دور الاستثمارات السياحية في توفير مناصب شغل بالجزائر: تلعب الإستثمارات السياحية دورا كبيرا في التقليل من البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

الشكل (01): مناصب الشغل التي ستوفرها الإستثمارات السياحية



المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، 2021.

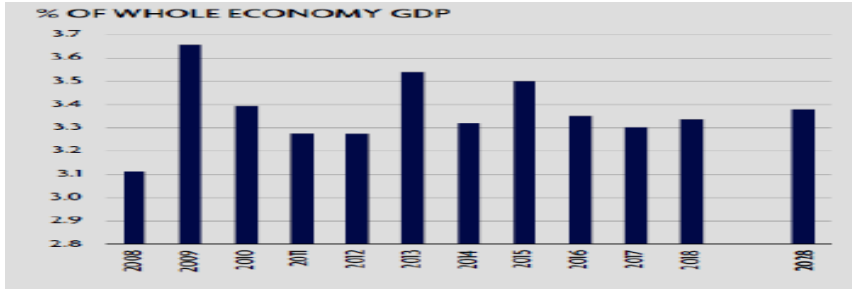
نلاحظ من خلال الشكل (02) أن الاستثمارات السياحية بالجزائر ستوفر 77158 وظيفة، بالرغم من أنها تعد نسبة قليلة إلا أنها تساهم في التقليل من حجم البطالة، كما شهدت الوظائف بقطاع السياحة نموا متواضعا في الجزائر، وبناء على المخطط الإقليمي لتهيئة السياحة (SDAT 2030) الذي تم انشائه وتبنيه سنة 2008، فستوفر صناعة السياحة

قاربة 200000 وظيفة (مباشرة وغير مباشرة)، حيث سيرتفع هذا الرقم تدريجياً إلى 275000 وظيفة مع زيادة الاستثمارات السياحية، وسترتفع عدد الوظائف في مجال السياحة إلى 900000 وظيفة مطلع سنة 2030. (Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7., 2018, p. 186)

ب- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تبين مدى الأداء الاقتصادي سواء محلياً أو عالمياً، وتمثل نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً هاماً يقيس مدى تطور القطاع السياحي، حيث أن السياحة تمارس أنشطتها من خلال وحداتها الخدمية المتمثلة في الفنادق، المطاعم، النقل، وبلغت نسبة المساهمة الإجمالية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لسنة 2017 حوالي 10.7% وبمساهمة مباشرة قدرها 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي. (هني حيزية واخرون، 2020، صفحة 882).

والشكل الموالي يوضح تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل (02) مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB



Source: Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7.

ووفقاً للديوان الوطني للإحصاء ONS شكلت السياحة 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في عام 2017، وهذا بعد تسجيل ارتفاعاً من 1.4% في عام 2016 و1.3% في عام 2015. من حيث المساهمة المباشرة في القطاع الاقتصادي، وفي عام 2017 سجل انخفاض بـ 599.7 مليار دينار جزائري ما يعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

لتنمو بنسبة 2.9% في 2018 لتصل إلى 627.8 مليار دينار جزائري، ومن المحتمل أن تصل مساهمة السياحة إلى 3.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2028. (THEREPORT, 2018, Algeria), إن الضعف الملاحظ والمسجل في مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي

الإجمالي بالجزائر في الفترة الممتدة من 2008 الى 2018 يرجع إلى الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وعدم القيام بالتنوع الاقتصادي بالإضافة الى قلة الاهتمام بالقطاع السياحي.

5. واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر

1.5 التهيئة والاستثمار السياحي: توضح الإحصاءات المعروضة في هذه الدراسة أهم المؤشرات للسياحة والصناعة التقليدية، والتي تبين التطور الإيجابي لنشاطات القطاع، حيث نجد أنه بعد الاستقلال ورثت الجزائر قدرات فندقية تقدر بـ 5922 سرير، ثم تطورت في سنة 1985 وقد بلغ إجمالي سعة الفندقية بـ 39213 سرير، أما في عام 2000 بلغت الحظيرة الفندقية 67087 سرير، ليرتفع عدد الاسرة إلى 125676 في نهاية عام 2019، ومنه:

5-1-1: وضعية المشاريع السياحية - طور الإنجاز والمتوقفة - خلال الفترة 2015-2019:

أ- مشاريع في طور الإنجاز: موضحة في الجدول الموالي:

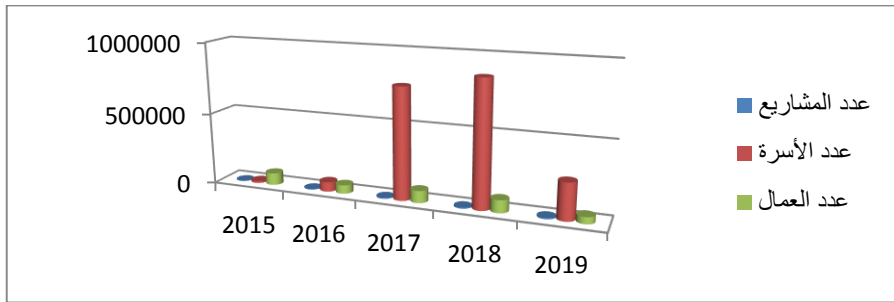
الجدول (02): المشاريع السياحية في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	504	584	764	799	889
معدل النمو %	-	15.87%	30.82%	4.58%	11.26%
عدد الاسرة	13869	67076	772101	866100	254118
معدل النمو %	-	10.89%	32.74%	(0.89)%	17.24%
عدد العمال	83528	59232	84044	87941	46982
معدل النمو %	-	13.03%	37.58%	(6.60)%	21.19%

المصدر: (مديرية الاستثمار السياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول اعلاه في الشكل الموالي:

الشكل (03): المشاريع السياحية في طور الإنجاز خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية الاستثمار السياحي.

حيث نلاحظ أن عدد المشاريع التي في طور الإنجاز خلال فترة الدراسة في تطور مستمر، حتى سنة 2017 حيث لوحظ تراجع في عدد المشاريع بنسبة 4.58% ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أزمة السيولة التي مرت بها البلاد بسبب تراجع أسعار المحروقات منذ صيف 2014 واتجاه الحكومة على تقنية التمويل غير التقليدي لتمويل الاقتصاد وضمان على الأقل إستمرار عجلة التنمية للبلاد، وهو ما انعكس على عدد الأسرة وعدد العمال خلال نفس الفترة.

ب- المشاريع المتوقفة: موضحة في الجدول الموالي:

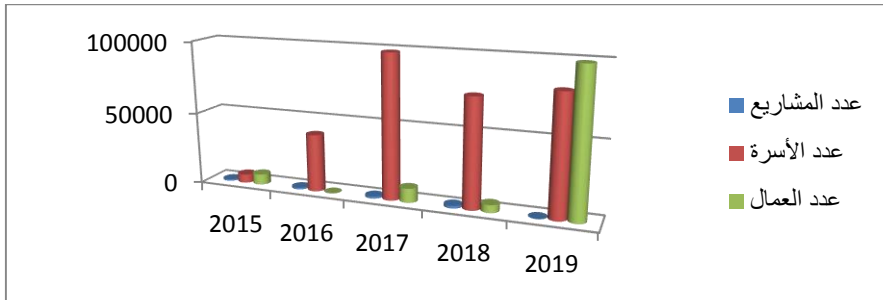
الجدول (03): المشاريع السياحية المتوقفة خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	101	119	147	181	239
معدل النمو %	-	17.82%	23.53%	23.18%	32.04%
عدد الاسرة	5918	39713	98516	74519	81627
معدل النمو %	-	55.94%	26.78%	16.25%	40.88%
عدد العمال	7323	35	9786	5358	98810
معدل النمو %	-	34.06%	39.48%	22.31%	28.74%

المصدر: (مديرية الاستثمارالسياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل (04): المشاريع السياحية المتوقفة خلال الفترة 2015-2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات مديرية الإستثمار السياحي.

نلاحظ أن عدد المشاريع المتوقفة خلال فترة الدراسة في زيادة مستمر، منذ 2015 وإلى غاية يومنا هذا 2021 ويرجع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية للبلاد من جهة بسبب عجز الموازنة العامة للدولة بسبب تراجع أسعار المحروقات منذ 2014، الأمر الذي أدى إلى انكماش إقتصادي الذي أثر على كل الميادين الاقتصادية بما فيها مجال الإستثمار السياحي، وهو ما

انعكس سلبا على تطور عدد الأسرة وعدد السياح سواء المحليين أو الأجانب ومنه عدد العمال خلال نفس الفترة.

5-1-2 مشاريع الإستثمار السياحي للفترة 2015-2019 المشاريع - غير منطلقة والمنجزة:

أ- مشاريع غير منطلقة: موضحة في الجدول التالي:

الجدول (04): المشاريع السياحية غير المنطلقة خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	607	793	928	1631	2201
معدل النمو %	-	%30.64	%17.02	%25.32	%4.90
عدد الاسرة	81378	979104	641129	774162	750163
معدل النمو %	-	%33.20	%23.49	%25.56	%0.60
عدد العمال	07429	50239	81247	62961	381.63
معدل النمو %	-	%35.87	%21.04	%28.90	%2.84

المصدر (مديرية الاستثمار السياحي، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول اعلاه في الشكل الموالي:

نلاحظ ان عدد المشاريع غير المنطلقة خلال فترة الدراسة في زيادة مستمر لكن بنسبة نمو ضعيفة، منذ 2015 وإلى غاية يومنا هذا 2021 ودائما تكون سنة 2017 سنة انفجار أزمة عجز الموازنة العامة للدولة، السنة الأقل تطورا بين باقي السنوات، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى مشكل التمويل، حيث أن حوالي نسبة أن نسبة 50 % من المشاريع المعتمدة لم تنطلق أشغالها لحد الآن بسبب مشكل التمويل البنكي، وأن نسبة التمويل لا تتعدى نسبة 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع، ضف إلى ذلك طول فترة دراسة ملفات طلب القروض والتي تتعدى فترة 60 يوم (الفترة القانونية).

ب- المشاريع المنجزة: نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (05): المشاريع السياحية المنجزة خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المشاريع	58	106	107	67	107
معدل النمو %	-	%82.76	%0.94	(%37.38)	%59.70
عدد الاسرة	2414	8439	16210	7735	9847
معدل النمو %	-	%132.09	%3.24	(%43.19)	%38.30
عدد العمال	9511	495	4764	4472	5753

12 612	11 684	11 335	11 295	11 295	فندق *1
9 456	8 590	8 533	8 533	8 533	فندق غير مصنف
384	384	384	384	384	إقامة سياحية *2
313	313	313	313	313	إقامة سياحية *1
93	93	93	93	93	موتيلنزل طريق *2
86	30	30	30	30	موتيلنزل طريق *1
16	16	16	16	16	نزل ريفي *2
20	20	20	20	20	نزل ريفي *1
274	274	274	274	274	قرية عطل *3
205	91	91	91	91	نزل مفروش "وحيدة الصنف"
426	426	426	426	426	نزل عائلي "وحيدة الصنف"
9984	9 786	9 381	9 381	9 381	هياكل أخرى موجهة للفندقة
170	170	170	170	170	محطة الاستراحة وحيدة الصنف
59242	54 428	52 551	52 040	47 502	مجموع المؤسسات المصنفة
66434	64 727	59 713	55 380	54 742	مؤسسات فندقية في طريق التصنيف
125676	119 155	112 264	107 420	102 244	المجموع

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

يمكن تمثيل نتائج الجدول أعلاه في الشكل الموالي:

إجمالاً نلاحظ تطور توزيع القدرات الإستيعابية للحضيرة الوطنية للفنادق حسب درة التصنيف، لكن خصوصاً نجد أن الفنادق ذات الدرجات من 1 إلى 5 وكذا مجموع المؤسسات المصنفة ومؤسسات فندقية في طريق التصنيف تحصد حصة الأسد فيما يخص قدرة الإيواء واستيعاب الأفراد بنسبة حوالي 70% من إجمالي المرافق المخصصة للإيواء السياحي، ومن الملاحظ أن هذه الأرقام في تطور مستمر بخطى متناقلة لكن مقبولة إلى حد ما.

ب- قدرة الايواء حسب الطابع:

الجدول (07) : وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع .

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حضري	62 479	66 155	69 861	74 712	80470
ساحلي	30 380	30 500	31 326	32 581	32926
صحراوي	3 636	4 780	4 928	5 477	5895

4502	4 502	4 266	4 102	3 866	حموي
1 883	1 883	1 883	1 883	1 883	مناخي
125 676	119 155	112 264	107 420	102 244	المجموع

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

نجد من خلال الجدول (07) أن أغلب ميول الأفراد تتمركز حول نوعين من المنتجات السياحية والتي تتمثل في الحضري والساحلي وهما يشكلان حوالي نسبة 50% من إجمالي الحضائر الوطنية للفنادق، ثم يليها الصحراوي ثم المناخي وأخيرا الحموي.

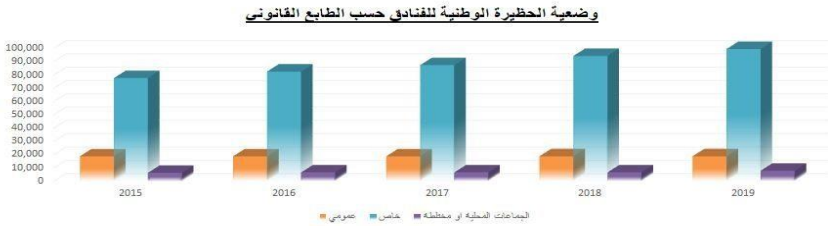
ج- التوزيع حسب الطابع القانوني:

الجدول (08): وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني.

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
عمومي	18 613	18 613	18 613	18 657	18657
خاص	77 383	82 301	87 145	93 992	99230
الجماعات المحلية او مختلطة	6 248	6 506	6 506	6 506	7789
المجموع	102 244	107 420	112 264	119 155	125676

المصدر: (مديرية مخطط جودة السياحة والضبط، 2019)

الشكل (08) : وضعية الحضيرة الوطنية للفنادق حسب الطابع القانوني.



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ المساهمة البارزة الملكية القانونية للقطاع الخاص في استيعاب طاقات الإيواء، لكن تجدر الإشارة إلى أنه هناك التقارب بينه وبين القطاع العام في تحقيق الطاقات الايوائية، لأنه لا يمكن أن يعمل كل قطاع باستقلالية عن القطاع الآخر، دون أن ننسى مساهمة الجماعات المحلية.

6. العوامل المشجعة للإستثمارات السياحية بالجزائر

6-1 عوامل الجذب السياحي بالجزائر:

أ- **المقومات الطبيعية:** تمثل الجزائر القلب النابض لشمال إفريقيا وبوابتها المطلة على أوروبا وميناء البحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية والعربية والمتوسطية تتعدد فيها الأجناس بالإضافة إلى التضاريس واكتسابها لشريط ساحلي يمتد على 1200 كلم، تتخلله شواطئ وخلجان، أما التضاريس فتتمثل في السلسلة الساحلية للتل، الهضاب العليا، السلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي.

ب- **المقومات الثقافية:** تفتخر الجزائر بتراث ثقافي واسع من حيث الكم ومتنوع حيث يستطيع تقديم صورة حقيقية للجزائر كنقطة التقاء وإندماج الحضارات.

ج- **الهياكل القاعدية:** تتمثل فيما يلي:

- النقل: إن الشبكة الوطنية للطرق التي تعد من أحسن الشبكات على مستوى المغرب العربي، تفوق خطوطها 150.000 كلم، إن الشبكة الحالية لمنشآت النقل القاعدية تشكل مما يلي: (صكوشي، حجاج، 2013، صفحة 5)

- 100000 كلم من الطرقات.

- 5200 كلم من خطوط السكة الحديدية موزعة على 3060 كلم من السكة الحديدية ذات الخط الواحد (لاسيما السكك الحديدية ذات الخطوط المزدوجة المتوفرة في الشمال)؛

- 3140 كلم من الطرقات الضيقة (مداخل المدن بالشمال والجنوب)؛

- 1500 كلم من الطرقات المزودة بالإضاءة (الخط المنجمي الواقع بالشرق)؛

- 30 مطارا مصنفة؛

- 15 ميناء متعدد الخدمات.

وتتشكل الشبكة الوطنية للمطارات، مثلما هو محدد في المرسوم التنفيذي رقم 89-50 المؤرخ في 18 أبريل 1989 من 53 مطارا من مختلف الأنواع وهي:

- 05 مطارات دولية من الدرجة الأولى وهي: الجزائر - وهران - قسنطينة - عنابة - غرداية

- 07 مطارات دولية من الدرجة الثانية: حاسي مسعود - عين امناس - تلمسان - تيارت - ادرار - تبسة - تمنراست.

- 08 مطارات وطنية وهي: بشار - بجاية - الوادي - عين صالح - جانت - بسكرة - ايليزي.

- 14 مطارا جهويا. (startimes, 2019)
- 19 مطارا ذات الاستعمال المحدود، منها 04 مطارات يرتبط نشاطها بالبحث والإستغلال في مجال المحروقات والمناجم،
- النقل البحري: تمتلك الجزائر 14 ميناء مستغلا من طرف عدة مؤسسات جزائرية صناعية وتجارية عمومية وخاصة.
- 1-2-6 المزايا الممنوحة للاستثمارات السياحية من طرف الحكومة الجزائرية:** تتمثل المزايا التي تمنحها الجزائر للمستثمرين في المجال السياحي في: (سعيداني رشيد، 2017، صفحة 8)
- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات، والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية؛
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19٪، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25٪ من هذه الضريبة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحة والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب؛ على التوالي من تخفيض ب 3٪ و 4,5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحة"، فتستفيد على التوالي من تخفيض ب 3٪ و 4.5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية؛
- خ تطبيق النسبة المحفظة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- تطبيق النسبة المحفظة للرسم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات وأثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا "لمخطط نوعية السياحة؛ على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر، على التوالي ب 50٪ و 80٪ من أجل

التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز؛

- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

6-1-3 تبني وتطبيق الجزائر للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT)

يعتبر المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 (SDAT) مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرأة التي تعكس لنا مبعغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية ، ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات استراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

- الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2021)

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع المحروقات.

- ضمان اشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة.

- توفيق بين الترقية السياحة والبيئة، وتثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني.

- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة.

- مخطط تمويل السياحة

6-1-1 وضع جملة من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار السياحي: (مزواغي جيلالي، 2020، صفحة 530)

سعى المشرع الجزائري إلى سن مجموعة من القوانين والتشريعات المنظمة للمجال السياحي، لا سيما القانون رقم 99-01 المؤرخ في 06 جانفي 1999 لينظم نشاط الفنادق في الجزائر، والقانون رقم 16-09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بالاستثمار، ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية، و أهم مزاياه إعفاء السلع المستوردة من أجل الإستثمار من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي عند مرحلة الجمركة، تحفيظات جبائية وشبه جبائية، الإعفاء من الجمركة والرسم على القيمة المضافة، وكذا الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم العقاريين، كما جاء قانون 06-11 المؤرخ في 24 جوان 2006 المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري، الذي أضفى حقوق وواجبات مثل هذه الشركات، وكذا مدد الإعفاءات

الجبائية والامتيازات، إضافة إلى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار الذي ينص في أقسامه على المزايا المشتركة والإضافية والاستثنائية، وتنظيم شروط وكيفيات الاستفادة من العقار السياحي ضمن الأمر 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 المتمم بقانون المالية التكميلي لسنة 2011، حيث تم تحديد 205 منطقة توسع سياحي على المستوى الوطني، بمساحة قدرها 197.53 هكتار، من بينها 37000 هكتار على الساحل، و464.6 هكتار على مستوى الهضاب العليا، أما الصحراء فتم تصنيف 728.9 هكتار.

5- إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار: حيث تم إنشاء ما يلي: (دكاني عبد الكريم، 2018، صفحة 193)

- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)
- المجلس الوطني للإستثمار (CNI)
- الشبائيك الوحيدة اللامركزية.
- الوازرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار (MDCGCPPI) وتضطلع بالمهام التالية: تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة، إقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الإستثمار.

رغم ما يبذل من جهود لتهيئة المناخ الاستثماري في هناك مجموعة الجزائر، إلا أن من تدفق من المعوقات التي ما ازل يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي يمكن أن تحد تدفق تلك الاستثمارات إلى الجزائر إذا لم تأخذ تدابير جدية للقضاء عليها.

7. معوقات ومشاكل الاستثمارات السياحية بالجزائر: يمكن تلخيص أهم هذه المعوقات ما يلي: (بن حمودة محبوب، بن قانة اسماعيل، 2007، صفحة 67)

- الإنقطاع الملاحظ في مجال متابعة وإتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي، وكذا ارتباطه مع السلطات المركزية والجماعات والمتعاملين المحليين نظرا للغياب الطويل للمصالح المختصة التابعة لإدارة القطاع السياحي على الصعيد اللامركزي.
- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي وتنميتها والمترب عن غياب المصالح المذكورة سابقا.
- عدم إستكمال معظم دراسات التهيئة والتي لم تنته فيما يخص مراحل الإنجاز والتمويل.

— عدم وجود الأدوات والآليات المختصة في تسيير العقار السياحي، والتأخر الكبير في إنجاز مشروع وكالة التنمية وتسيير العقار السياحي التي تمثل الأداة الضرورية لترقية الهياكل القاعدية والمشاريع السياحية، كذلك الشأن بالنسبة للمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية.

— قلة أو انعدام في بعض الأحيان، الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية وتلك الخاصة برفع العزلة عن مناطق التوسع السياحي وتجهيزها بالمرافق الأساسية.

8. الخاتمة:

للإستثمارات السياحية أهمية قصوى ضمن برامج التنوع الاقتصادي في أي دولة، إذ تشكل أهم أنواع الاستثمارات زيادة في الناتج المحلي وبالتالي تساعد على إزدهار ورفاه الدولة، والدولة الجزائرية تعي جيدا أهمية هذه الأخيرة، لذا اعدت العديد من المخططات لترقية الإستثمار السياحي، وهذا من خلال توفير مناخ ملائم ومحفز يتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية.

وبالنظر إلى القدرات البشرية والمادية التي تمتلكها الدولة الجزائرية وكذا الطبيعية، يبقى الإستثمار في قطاع السياحة لم يرق بعد إلى المكانة التي تمكنه من دفع عجلة التنمية ورغم المخططات التنموية التي إتبعها الجزائر خلال مدة زمنية طويلة والتي لم تصل إلى النتائج المرجوة.

النتائج: توصلنا من خلال دراستنا الى النتائج التالية:

— الإستثمارات السياحية في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة مع مشاريع القطاعات الأخرى وهذا ناتج عن بعض العراقيل التي يواجهها المستثمرين.

— مساهمة ضعيفة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي كما أنه يوفر مناصب شغل قليلة مقارنة مع القطاعات الأخرى.

— هناك العديد من المعوقات التي يعاني منها المستثمرين سواء المحليين أو الاجانب بالجزائر خاصة العقار السياحي والبيروقراطية والروتين.

— **التوصيات:** ومن أجل تشجيع وتفعيل الإستثمارات السياحية إرتأينا تقديم الإقتراحات التالية:

— ضرورة إنشاء برامج لتشجيع الإستثمار السياحي في كل أقاليم الولايات الجزائرية.

— العمل على وضع تشريعات قانونية واضحة خاصة بالإستثمار السياحي بمختلف مجالاته بحيث للتخلص من الروتين والفساد الإداري.

- تشجيع المؤسسات الناشئة على الإستثمار في بعض الأنشطة المكملة للأنشطة السياحية.
- العمل على تطوير تحسين شبكة النقل والمواصلات في كل ولايات الوطن.
- توفير الإتصالات اللازمة خاصة الأنترنترنت منها.
- يجب تطوير تثمين الموارد البشرية المؤهلة وتدريبهم وتجهيزهم لتشغيلهم في القطاع السياحي.
- العمل على حل مشكلة العقار السياحي في الجزائر التي تعتبر أول مشكل يورق المستثمرين.
- ضرورة تنوع مصادر التمويل المشاريع السياحية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل ترقية الخدمات السياحية.

المراجع:

(Travel & Tourism Economic Impact, 2018, p.7. (2018). THE REPORT Algeria. doi:https://www.wttc.org/-media/files/reports/economic-impact-research/archived/countries-2018/algeria2018.pdf

العاني. (2008). الإستثمار والتسويق السياحي. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع. startimes. (2019, 6 15). startimes. Récupéré sur startimes: http://www.startimes.com/f.aspx?t=31299730

THE REPORT Algeria. (2018). THE REPORT Algeria. Récupéré sur https://www.pwc.fr/fr/assets/files/pdf/2019/02/pwc-the-report-algeria-2018.pdf

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار . (2021, 01 20). الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. تم الاسترداد من: http://www.andi.dz

بشرى الأسدي ، احمد النجم. (2019). لاستثمار السياحي في العراق المقومات والتحديات (محافظة النجف انموذجاً)، مجلة مركز دراسات الكوفة، 325، (1) 54 ،

بلقلة براهيم. (2015). سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع -الإشارة إلى حالة الجزائر. أطروحة دكتوراة، تخصص نقود ومالي. الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الشلف.

بللعماء اسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية، ادار، الجزائر: جامعة ادرار.

بن حمودة محبوب ،بن قانة اسماعيل. (2007). أزمة العقار في الجزائر دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي. مجلة الباحث، 67، (5)

- دكاني عبد الكريم. (2018). ، عوققات الاستثمار السياحي الأجنبي في الجزائر .مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية sur Récupéré 5(7).
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61670>
- سعد. (2015). الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. 4، (15)
- سعيداني رشيد، (2017). جوان. (اهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر .مجلة البشائر الاقتصادية sur Récupéré 8. 3(2),
<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/22891>
- صادق هادي. (2014). دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج .مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه . الجزائر ،في علوم التسيير ،سطيف :جامعة سطيف.
- صكوشي، حجاج. (2013). واقع التنمية السياحية في الجزائر -المقومات، التحديات ،والآفاق التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف . (5 p).الجزائر :المركز الجامعي غرداية.
- ضيف احمد، عزوز احمد (2018). واقع دي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .مجلة شمال افريقيا ، 14(19), 23.
- لعر. Récupéré sur http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf (2021, 01 20).
- لعر محمد امين. (2020, 01 20). التنوع الاقتصادي- Récupéré sur http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-1.pdf
- مديرية الاستثمار السياحي.(2019, 12 31) .
مديرية مخطط جودة السياحة والضبط.(2019) .
- مزواغي جيلالي. (2020). تقييم الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال تنافسية القطاع في منطقة شمال إفريقيا .مجلة البحوث القانونية والاقتصادية sur Récupéré 530. 2(1),
<https://www.researchgate.net/publication/339913712>
- هني حيزية واخرون. (جوان, 2020). دور الاستثمار السياحي في تنمية الاقتصاد الجزائري. مجلة الإحياء، 2(2)، 876.
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (2021, 01 20). وزارة السياحة والصناعات التقليدية Récupéré sur https://www.mtatf.gov.dz/?page_id=2521#التقليدية